

تفسير ابن كثير

أَسْكِنُوهُنَّ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ^ج وَإِنْ كُنَّ
أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ^ج حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ ^ط أَجُورَهُنَّ
وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ ^ط وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَىٰ

يقول تعالى أمرا عباده إذا طلق أحدهم المرأة أن يسكنها في منزل حتى تنقضي عدتها ،
فقال : (أسكنوهن من حيث سكنتم) أي : عندكم ، (من وجدكم) قال ابن عباس ،
ومجاهد ، وغير واحد : يعني سعتكم . حتى قال قتادة : إن لم تجد إلا جنب بيتك
فأسكنها فيه . وقوله : (ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن) قال مقاتل بن حيان : يعني
يضاجرها لتفتدي منه بمالها ، أو تخرج من مسكنه . وقال الثوري ، عن منصور ، عن أبي
الضحى : (ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن) قال : يطلقها ، فإذا بقي يومان راجعها . وقوله :
(وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) قال كثير من العلماء منهم
ابن عباس ، وطائفة من السلف ، وجماعات من الخلف : هذه في البائن ، إن كانت
حاملًا أنفق عليها حتى تضع حملها ، قالوا : بدليل أن الرجعية تجب نفقتها ، سواء كانت

حاملًا أو حائلاً. وقال آخرون : بل السياق كله في الرجعيات ، وإنما نص على الإنفاق على الحامل وإن كانت رجعية لأن الحمل تطول مدته غالباً ، فاحتيج إلى النص على وجوب الإنفاق إلى الوضع ؛ لئلا يتوهم أنه إنما تجب النفقة بمقدار مدة العدة. واختلف العلماء : هل النفقة لها بواسطة الحمل ، أم للحمل وحده ؟ على قولين منصوصين عن الشافعي ، وغيره ، ويتفرع عليها مسائل مذكورة في علم الفروع. وقوله : (فإن أرضعن لكم) أي : إذا وضعن حملهن وهن طوالق ، فقد بن بانقضاء عدتهن ، ولها حينئذ أن ترضع الولد ، ولها أن تمتنع منه ، ولكن بعد أن تغذيه باللبأ - وهو باكورة اللبن الذي لا قوام للولد غالباً إلا به - فإن أرضعت استحققت أجر مثلها ، ولها أن تعاقد أباه أو وليه على ما يتفقان عليه من أجره ؛ ولهذا قال تعالى : (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وقوله : (وأتمروا بينكم بمعروف) أي : ولتكن أموركم فيما بينكم بالمعروف ، من غير إضرار ولا مضارة ، كما قال تعالى في سورة " البقرة " : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) [البقرة : 233] وقوله : (وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) أي : وإن اختلف الرجل والمرأة ، فطلبت المرأة أجره الرضاع كثيراً ، ولم يجبها الرجل إلى ذلك أو بذل الرجل

قليلًا ولم توافقه عليه ، فليسترضع له غيرها . فلو رضيت الأم بما استؤجرت عليه الأجنبية
فهي أحق بولدها .